تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر
الواقع والتحديات

وصاف سعيدي - جامعة ورقلة
s.ouassaf@caramail.com

ملخص : بعد بروز نتائج سيئة لبعض السياسات التي كانت منتهجة في بعض الدول النامية ويتعلق الأمر بسياسة إحلال الواردات وسياسة الإقراض الخارجي، حيث أدتا إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها وبالتالي ضعف القدرة على الإسترداد وتعثر جهود التنمية, لأجل هذا يصبح قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي من المهام الأولى لأجهزة التخطيط ورسم السياسات لكونه في الأساس عملية تنموية طويلة الأجل,حيث تعد تنمية الصادرات أحد ركائزه الأساسية، والجزائر كبقية الدول النامية تحاول تجاوز الأحادية في التصدير من خلال طرح جملة من الحوافز تصب جلها في تحفيز المؤسسات الوطنية نحو اختراق الأسواق الدولية.

الكلمات المفتاح : حوافز التصدير، النمو الاقتصادي، اختراق الاسواق الدولية، القدرة التنافسية، السياسية التجارية.

تمهيد : شهدت العقود الثلاثة المنقضية اهتماما كبيرا باستراتيجية التصنيع من أجل التصدير، كأداة للتنمية في العديد من الدول النامية، بعد الإختلالات الهيكلية التي عانت منها موازين مدفوعاتا، فالمتتبع لموازين مدفوعات هذه الدول يلاحظ تدهور هذه الموازين بشكل أثر على إمكانات النمو والتقدم الإقتصادي لهذه الدول، وقد ترتب على تزايد عجز موازين مدفوعات هذه الدول نتائج متعددة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تعرض إقتصادياتا لصدمة حادة نتيجة لتزايد الإقتراض الخارجي، وتفاقم أعباء الدين، تراخي الطلب العالمي على صادرات تلك الدول، تزايد حجم وقيمة المدفوعات عن الواردات لهذه الدول نتيجة لتعقد البيئة الاقتصادية العالمية، ونتناول فيما يلي موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي.

أولا : موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي

تضمن الفكر الاقتصادي عبر السنوات الطويلة الماضية والحديثة أفكارا تعكس أهمية إسهام التجارة الخارجية في تحقيق الإنماء الاقتصادي، وذلك من خلال ما تؤديه من توزيع الموارد الإنتاجية بين دول العالم على وجه يكفل الاستخدام الاقتصادي الأفضل، وما ينتج عن هذه التجارة من استغلال إمكانات اتساع السوق في تحسين الإنتاج وتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي. كما يشمل الفكر الاقتصادي ذاته عددا من الأفكار التي رأت في نشاط التصدير أهمية بالغة واعتباره ركنا أساسيا في عملية الإنماء الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على السواء، ولا بد هنا من إعطاء لمحة موجزة عن الأفكار الاقتصادية المختلفة قديما وحديثا ونظرتا إلى الصادرات وأهميتها[1] :

I- الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري : أكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة (الثروة) للأمة هي التجارة الخارجية كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية، ولم تقتصر مطالبتهم بتدخل الدولة في التجارة وإنما طالبوا بضرورة تدخلها المتكامل في الحياة الاقتصادية لضمان نجاح التجارة، من أجل تحقيق هدف جمع الثروة للأمة، كما طالبوا كذلك بتدخل الدولة من أجل تنظيم علاقتها التجارية مع الدول الأخرى بحيث تجلب التجارة أكبر قدر من المغانم للدولة وتحد من الأضرار أو الخسائر التي تنجم عن هذه التجارة. وقد رأى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة يأتي من

خلال الميزان التجاري الذي يكون في صالح الدولة، مما يحتم على الدولة أن تقلل من وارداتا من الدول الأخرى وأن تزيد من صادراتا إلى تلك الدول، وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش وتشجيع الصادرات وتقييد الواردات من الخارج.

واعتبر التجاريون أن تحقيق وتكوين فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتا من الخارج، وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال التالي :

- تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل.
- العمل بشكل مستمر على توسع وإيجاد واكتساب الأسواق الخارجية الجديدة وخاصة في البلدان المكتشفة حديثا.
- تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية.
- رد بعض الرسوم أو الضرائب التي سبق أن تم تحصيلها عند استيراد المواد الخام لها من الخارج.
- تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر إلى الخارج من خلال سياسة الأجور المخفضة.
- إنشاء المستودعات الكبيرة للسلع الجاهزة للتصدير.
- إنشاء المناطق الحرة والموانئ التي من شأنا مساعدة الصادرات على التطور.
- تشجيع عمليات التصدير ودعمها من خلال اتباع نظام "الدروباك".

II- الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي :

منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت تتراجع أفكار التجاريين، وبدأت أفكار الكلاسيك التي نادت بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية، وقامت بعرض فكرة الحرية الاقتصادية التي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي، وأصبح هناك مفاهيم جديدة ترى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهذا ما يخالف المطالبة للفكر التجاري بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد.

أبدى الكلاسيك اهتماما بالغا في نشاط التجارة الخارجية ولكن ليس بالأسلوب الذي كان عليه التجاريون، فأحد رواد الفكر الكلاسيك وهو"آدم سميث" اهتم في السوق واعتبرها المحدد الأول للنمو الاقتصادي حيث تزداد إمكانية تقسيم العمل مع كل اتساع في حجم السوق، وقد أكد على أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من الإنتاج الصناعي، وكان اهتمامه بذا النشاط مبعثه اهتمامه بالقوى المحددة لنمو الإنتاج الحقيقي وليس المعدن النفيس. وفيما بعد تمكن "ريكاردوا" من إبراز دور التجارة الخارجية وأهميتها في الإنماء الاقتصادي بشكل يفوق آدم سميث وعلى أسس علمية جديدة، وأوضح كيف أن قيام التجارة الدولية على أسس اختلاف النفقات النسبية والذي يتيح الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي، وذلك بضرورة توفر شروط الحرية الاقتصادية بشكلها الكامل، فلا تدخل من جانب الدولة على الإطلاق في النشاطات الاقتصادية، كما بين الأضرار الكبيرة التي يمكن أن تلحق بالنمو الاقتصادي في ظروف إعاقة حرية التجارة.

ورأى الكلاسيك أن تنمية التجارة الخارجية على أساس الكفاءات النسبية لا يتعارض أبدا مع التنمية الاقتصادية بل يساهم فيها بشكل فعال وكبير وهاجم الكلاسيك بعنف السياسة الحمائية للتجاريين التي تستهدف الحصول على المعادن النفيسة من خلال إيجاد الفائض في الميزان التجاري، وكان مبررهم في الدفاع عن حرية التجارة هو أن ترك الحرية الكاملة للتجارة سيؤدي في نهاية المطاف بكل دولة إلى التخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع بأكبر ميزة نسبية في إنتاجها وأن التخصص الدولي أوما يسمى تقسيم العمل الدولي من شأنه أن يعود بالفائدة على كل دولة وعلى العالم بأسره مما يزيد من الرفاهية الاقتصادية لكافة الشعوب.

وتناول مفكرو مدرسة الكلاسيك بيان دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية. فقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص الأكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير. ومن خلال ما سبق عرضه عن الفكر لدى الكلاسيك فيما يتعلق بنظرتم إلى التجارة الخارجية وخاصة الصادرات بأنا لم تكن مجرد أداة لإعادة تخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها، بل تعتبر عندهم قوة محركة للنمو.

III - الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث :

عندما جاء كيـ برز الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة، وظهر عدد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة لما سبقهم من الاقتصاديين إزاء دور الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية، منهم " Myrdal, Marx, Singer, Nurkse ". حيث أشار "Marx" إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الإنماء الاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية وما تمارسه هذه الدول من استغلال ونب لثروات الدول الفقيرة (الضعيفة)، بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ في العالم وتحكمها في رأس المال العالمي. أما "Myrdal" فإنه يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين الـموعتين، ويرى أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلا بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية، إلى جانب أن الطلب على صادرات الدول الأخيرة - وغالبا ما تكون مواد خام أو أولية - يتصف بعدم المرونة. ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، إضافة إلى عوائد استثماراتا التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها.

وبالتالي يشير "ميرال" إلى أن التجارة الخارجية لن تؤدي إلى الركود الاقتصادي، وهو عكس ما تسعى إليه التنمية الاقتصادية من زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة. أما "Nurkse" فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونا وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاء، وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا واستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين، كما أكد على ضرورة الاهتمام بذا الجانب في الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجي على مواد التصدير وسلعة غير مواتية، وإزاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية، وذلك نتيجة ما تواجه صادراتا إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة، هذا ما يجعل اللجؤ الى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة.

ثانيا : مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات

تشير تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم أن عجز الحساب الجاري لـموعة الدول النامية قد شهد اتجاها متزايدا للعجز في حين أن عقد الثمانينات قد شهد انخفاضا في العجز في الحساب الجاري. والجدير بالذكر أن عجز الحساب الجاري في السبعينات كان نتيجة الإضطربات النقدية التي شهدها هذا العقد وكنتيجة لتبني مجموعة الدول النامية برامج تنمية طموحه بالنظر إلى مواردها المحدودة - المتاحة لتمويل تلك البرامج - هذا بالإضافة إلى الإرتفاع الشديد في أسعار النفط، وانيار نظام أسعار الصرف الثابتة واتجاه الأسعار العالمية لواردات الدول النامية إلى الإرتفاع. أما عقد الثمانينات فقد شهد عوامل أخرى، كان من شأنا اتجاه عجز الحساب الجاري للدول النامية إلى الإنخفاض، من هذه العوامل اتجاه معدلات النمو إلى الإنخفاض في الثمانيات نتيجة الأزمات المالية التي واجهت الدول النامية في بداية هذا العقد مما حدا بالدول النامية إلى ضغط الواردات، فما أثر هذا الإنخفاض على مسار التنمية ؟

إن هذا الإنخفاض قد أدى في حقيقة الأمر إلى تعثر مسار النمو وزيادة حالة الركود التضخمي وإرتفاع الأسعار مع تزايد حدة البطالة في نفس الوقت، وكان نتيجة تراكم هذه المشاكل زيادة حدة الضغوط وتدهور مستويات المعيشة في عدد كبير من الدول النامية وخاصة منخفضة الدخل، مما قد يعصف بالنظم السياسية لهذه البلدان، هذا ويرجع تراكم عجز موازين مدفوعات الدول النامية، منخفضة ومتوسطة الدخل إلى مجموعة من الإعتبارات نذكر منها[2] :

I- الـ عة الحمائية : اتجهت الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة الـ عة الحمائية أمام وارداتا من كافة السلع الأولية والصناعية، نتيجة للأزمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات، بالإضافة إلى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، هذا وقد اتجهت الدول الصناعية إلى تبني القيود الحمائية غير التعريفية على أثر نجاح الجات في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية وقد أثرت هذه القيود تأثيرا واضحا منذ منتصف السبعينات على صادرات الدول النامية.

ويرجع الإتجاه المتزايد لـ عة الحمائية من جانب الدول الصناعية المتقدمة إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية،

فالمعروف أن الدول المتقدمة هي صاحبة السبق في الإختراعات الحديثة، بل هي منبعها، غير أن هذه الميزة سرعان ما تنتقل إلى دولة أو دول أخرى قد تكون أقل تقدما، حيث يتم إنتاج السلعة فيها وتصديرها للخارج إسنادا إلى وفرة عوامل الإنتاج في تلك الدول، فتبدأ الدولة صاحبة الإختراع في مواجهة منافسة شديدة ليست فقط في الأسواق العالمية بل أيضا في أسواق الدولة صاحبة الإختراع الامر الذي يحدوبالعديد من هذه الدول إلى البحث عن وسائل جديدة للحماية.

II- معدل التبادل : شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة الصناعية، إلى الدول النامية، إلى الإرتفاع الشديد، مقابل اتجاه أسعار السلع الدولية، باستثناء البترول إلى الانخفاض. ويرجع السبب وراء الإنخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى تراخي الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية المتقدمة، بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد الأولية (المستوردة) المستخدمة لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية.

III - الدين الخارجي : لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الأخيرة، فالديون الخارجية هي نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات، فتزايد عجز الحساب الجاري تترتب عليه ضرورة لجوء الدولة إلى الإقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز، وتحقيق فائض ميزان العمليات الرأسمالية يترتب عليه زيادة أرقام المديونية الخارجية، وبالتبعية تزداد أرقام المديونية الخارجية مما تترتب عليها إلتزامات وأعباء واجبة السداد بعد فترة زمنية، الأمر الذي ينعكس في النهاية في زيادة العجز في الحساب الجاري، هذا ويزداد الأمر سواء نتيجة لإرتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض. وقد عانت الدول النامية غير البترولية في الأونة الأخيرة من أزمات مالية حادة نتيجة لتراكم الديون الخارجية مما أثر على العجز الجاري في موازين مدفوعات معظم الدول النامية.

مما سبق يتضح لنا أن السبيل إلى مواجهة العجز المتراكم في موازين مدفوعات هذه الدول هو الإهتمام بالتصدير واستراتيجيات التسويق الدولي له، ولا شك أن العالم اليوم يموج بتغيرات سريعة تعكس تباين مستويات الإنتاج والأداء الصناعي للدول المختلفة الأمر الذي يضفي المزيد من المسؤولية على عملية تطوير التصدير ومفاهيم وأساليب التسويق الخارجي للدول النامية، وبالنسبة للجزائر يوضح الجدول التالي بعض الإختلالات التي عانى منها الاقتصاد الجزائري خلال فترة (1988-1979)، مما أستلزم رسم استيراتيجة قوية لتنمة الصادرات غير النفطية. أنظر الجدول رقم (01)

ثالثا : العلاقة السببية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي : نتناول في هدا العنصر في البداية الدراسات التطبيقية السابقة للعلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، ثم نحاول تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية الجزائية والنمو الاقتصادي.

I - الدراسات التطبيقية السابقة :

توصل الفكر الاقتصادي كما توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي. وأثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية، أن تنمية الصادرات تبئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى. ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، وتوضيح أسباب هذه الظاهرة. وأجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر النمو في الصادرات على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة، نذكر منها على سبيل المثال[3] :

1- أثر نمو الصادرات على الدخل القومي Michael Michaely (1977), 2- أثر نمو الصادرات على كفاءة رأس المال وإمكانية التغلب على الأزمات الاقتصادية الخارجية Bela Balassa (1981), 3- أثر نمو الصادرات على آثار الحجم والوفرات الخارجية William G. Tyler (1981), 4- أثر نمو الصادرات على كفاءة تخصيص الموارد(Gershon Feder (1982 , ولقد توصلت هذه الدراسات إلى فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية مع أخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية، ويمكن عرض نتائج الدراسات السابقة وفق الجدول رقم (02)، وتبعا لما سبق ذكره نحاول تبيان وتحليل العلاقة بين التجارة الخارجية الجزائرية والنمو الاقتصادي.

II – تحليل علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي :
نتناول في هذا العنصر تطور المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة (1989-1999)، والعلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الخام، ثم نستعرض هيكل الصادرات الجزائرية والتوزيع الجغرافي لها.

1- تطـور المـيـزان التجـاري للجـزائر خلال الفترة (1989-1999)

نتناول تطور الميزان التجاري للجـزائر خـلال الفترة (1989-1999)، والذي يوضح لنا نوع الرصيد المحقق، وأسباب تحقق هذا الرصيد، والجدول رقم (03) يوضح ذلك.

من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه نجد فيما يتعلق بالرصيد المحقق خلال الفترة محل الدراسة، أن هناك فائض طوال الفترة، ما عدا سنتي 1989 و1999 التي سجل فيهما رصيد سالب نتيجة لإنخفاض أسعار النفط، أما فيما يتعلق بالصادرات فإننا نسجل إنخفاض الصادرات الوطنية الكلية لأدنى مستوى لها سنتي 1994و1999، ونسجل بلوغ الصادرات الوطنية لأعلى مستوى لها سنتي 1996 و1997، بسبب تسديد الجزائر لديونا بتصدير منتجات، أما بالنسبة للواردات فإن أدنى قيمة تحققت سنة 1991 بسبب إجراءات الإسترداد المتخذة من قبل الحكومة، في حين سجلت الواردات أعلى قيمة لها سنة 1995 بشروع الجزائر بتحرير تجارتا الخارجية.

2-تحليل العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الخـام :

سنحاول تحليل العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الخام باستخدام بعض المؤشرات الإحصائية إنطلاقا من المعطيات الواردة في الجدول رقم (04).

بعد استخدام المؤشرات الإحصائية التالية في تحليل المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، حيث **X1** يعبر عن نمو الصادرات الإجمالية و**X2** يعبر عن نمو الصادرات خارج المحروقات، أما **Y** فيعبر عن نمو الناتج المحلي الخام، فقد توصلنا لما يلي :

	X1	X2	Y
الإنحراف المعياري	13.544	40.383	11.054
المتوسط الحسابي	-19.363	19.191	- 1.327
معامل الإختلاف %	69.95	210.43	833.01
أقل قيمة	- 34.000	- 73.000	- 26.300
أعلى قيمة	7.000	58.000	11.700

معامل الارتباط :
R(y,x2) = 20,69% R(y,x1) = 55,81%

إن النتيجة التي نخلص إليها من خلال النتائج المتوصل لها أن هناك ارتباط موجب بين نمو الصادرات الإجمالية ونمو الناتج المحلي والذي يساوي 55,81%، وهناك أيضا إرتباط موجب بين نمو الصادرات خارج النفط ونمو الناتج المحلي الخام والذي يساوي 20,69%، هذا ما يجعلنا نؤكد العلاقة الطردية بين التغيرات السابقة الذكر، وهو ما يعني حسب النظرية الاقتصادية وانطلاقا من الدراسات التطبيقية السابقة أن نمو الصادرات سواء الإجمالية أو غير النفطية يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الخام, يؤكد معامل الإختلاف المتوصل إليه درجة التقلب العنيف للمتغيرات محل الدراسة خلال فترة (1999-1989)، وهو ما يفسر نمو هذه المتغيرات في الفترة محل الدراسة.

- تـطور هيكل الصـادرات الجزائـر خـلال فترة (1990-2000)

يوضح الجدول التالي هيكل الصادرات الوطنية والذي قمنا بتقسيمه إلى جزئي، جزء يتعلق بالصادرات النفطية وجزء يتعلق بالصادرات غير النفطية، أنظر الجدول رقم (05).

إن المتمعن في هيكل وتطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2000)، وفق ما يوضحه الجدول رقم (05) يستخلص ما يلي :

1- سيطرت صادرات المحروقات بأكثر من 95% من إجمالي الصادرات الوطنية، في حين الصادرات خارج النفط مازلت دون مستوى 5 %.

2- تعتبر سنة 1996 السنة الوحيدة التي وصلت فيها الصادرات خارج النفط نسبة 7.08 % من إجمالي الصادرات الوطنية (784.79 مليون دولار)،وهذا بدرجة أساسية نتيجة تسديد الجزائر لجزء من ديونا اتجاه روسيا كبضائع، أما سنة 2000 فإن الصادرات خارج النفط بلغت 623 مليون دولار بنسبة 3.18 % من إجمالي الصادرات الوطنية.

3- يتوزع الهيكل السلعي للصادرات خارج النفط لسنة 2000، أساسا من السلع نصف التامة (كالزيوت، ومشتقات نفطية، والحديد والصلب) التي تمثل 2.44 % من الحجم الإجمالي للصادرات بما يعادل 477 مليون دولار، متبوعة بالتجهيزات الصناعية بنسبة 0.24 %، بقيمة 47 مليون دولار، إضافة إلى المواد الخام (كالفوسفات) بنسبة 0.21 %، بمبلغ 42 مليون دولار، أمـا الـمواد الغذائية (كالتمور) فتمثل 0.15 %، أي ما قيمته 30 مليون دولار.

4- التـوزيع الجغـرافي لصادرات الجزائر خـلال فـترة (1996-1999)

نتناول في هذا العنصر التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية الإجمالية عبر مختلف المموعات الاقتصادية، أنظر الجدول رقم (06)

* بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي نجد أمريكا الشمالية فقط، في حين نجد إضافة لأمريكا الجنوبية دول أمريكا الوسطى.

تتوزع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بين بعض البلدان المغاربية (تونس، المغرب) وبعض بلدان المشرق العربي (الأردن، العراق)، وبعض بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط (إيطاليا، فرنسا، إسبانيا)، وبدرجة أقل بعض البلدان الإفريقية، في حين تتوزع الصادرات الاجمالية أساسا نحو الاتحاد الاوربي بأكثرمن 60 ،% وبدرجة أقل دول أمريكا اللاتينية بأكثر من 7%، أما حجم الصادرات نحو الدول العربية، وكذا الدول الافريقية فلا تتجاوز3 % مجتمعة، كما تعمل في الجزائر الآن أكثر من 500 مؤسسة في قطاع التصدير.

رابعا : هيكل حوافز التصدير في الجزائر :

إن الجزائر بحكم أنا من الدول المصدرة للنفط تتأثر بتقلبات الأسعار، وهذا ما انعكس سلبا على مداخيل البلد، وانفجار مشكلة المديونية مع بداية التسعينات، وبالتالي تعطل حركية الاقتصاد الوطني ككل. ولأجل معالجة ذلك قامت السلطات العمومية مع ناية الثمانينات، برسم إستراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات تستهدف الوصول بالصادرات الوطنية خارج النفط في آفاق 2000 إلى 2 مليار دولار، من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا والمؤسسات الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، حيث بدأ طرح عدد من الإجراءات بمراحل تصب جلها في بناء اقتصاد خارج النفط.

1- سياسة سعر الصرف : قامت السلطات الاقتصادية العمومية بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية في أبريل 1994، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة طلب سعرية.

2- تأمين وضمان الصادرات[4] : فبعدما كانت تتم عن طريق شركات تأمين غير متخصصة (الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، والشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة)، تم إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)، حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة.

3- تمويل الصادرات ويتم من خلال :

- تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العملية التصديرية، أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين.

- تـم إنشاء الصندوق الخـاص بتنمـية الصـادرات (FSPE)، (بمقتضى قانون المالية لسنة 1996)، يقوم هذا الصندوق بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية المسجلة في برنامج وزارة التجارة، وكذا بعض المعارض الدولية الأخرى،إضافة إلى تغطية تكاليف

النقل وعبور العينات (الترانزيت) عند القيام بالعرض، فضلا عن مصاريف الإشهار الخاصة بالتظاهرات(80 % بالنسبة للمشاركة في المعارض المسجلة في برنامج وزارة التجارة، 50% بالنسبة للمشاركة في المعارض غير المسجلة في برنامج وزارة التجارة). وتفعيلا أكثر لدور هذا الصندوق صدر قرار وزاري مشترك رقم 10 في 26 مارس 2000 يحدد شروط الاستفادة من مساعدة الدولة انطلاقا من هذا الصندوق، وإعفاء عمليات التصدير من الرسوم على رقم الأعمال،والضرائب المباشرة... إلى غير ذلك.

4- الإطار المؤسساتي : تم إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)، والشركة الجزائرية للأسواق والمعارض (SAFEX)، والمرصد الوطني للأسواق الخارجية، وكذا المركز الوطني للوثائق الاقتصادية، ثم تحولا بعد ذلك إلى الديوان الجزائري للتنمية التجارة الخارجية (PROMEX) في أكتوبر 1996، ليقوم بدعم المتعاملين الجزائريين في استكشاف الأسواق الخارجية، وربط العلاقات مع المتعاملين الأجانب، إضافة إلى تنمية منتجاتم وتثمين صفقات التصدير (مرسوم تنفيذي رقم 327/96 ليوم01 أكتوبر 1996).

5- إجراءات أخرى، وتتمثل في[5] :

- إنشاء شهادة المصدر لبعض المنتجات(الجريدة الرسمية رقم 32 ليوم 02 ماي 1999، حيث أصبحت الجمارك الجزائرية تشترط الحصول على هذه الشهادة من وزارة التجارة لتصدير (التمور، الجلود الخامة، نفايات الحديد والصلب، الفلين الخام)، حماية لسمعة الإنتاج الوطني في الخارج بعد التلاعب الملاحظ في كيفية تقديم هذه المنتجات في الأسواق الدولية من حيث التغليف والتعبئة والأسعار.

- إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات مهمته القيام برسم الاستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات الوطنية، ومتابعة تنفيذها.
- الدعوة إلى إنشاء الشركات التجارية المتخصصة في التصدير بدف التغلب على مشكلة ضعف كفاءة وإمكانيات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا للاستفادة من التسهيلات الائتمانية التي تمنح للمؤسسات المتخصصة في التصدير، وبالتالي تمكنها من المساهمة في تنمية الصادرات.
- إنشاء ملف وطني للمصدرين(FINADEX) على مستوى الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية، مهمته إحصاء جميع المتعاملين الاقتصاديين المصدرين(يعتبر مصدر كل مقيم بالجزائر ويكون قد صدر خلال ثلاث سنوات ما يعادل مبلغ01 مليون دينار على الأقل)، حيث يستفيد مجانا ودوريا من جميع المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية محل الاهتمام، المتوفر سواء على مستوى PROMEX أوSAFEX أوLA CACI، الاستفادة الخاصة من إجراءات الصرف، وكذا المعالجة الاستثنائية في حالة طلب المعونة من الصندوق الخاص بتنمية الصادرات.
- إنشاء مستودع للتصدير على مستوى الجمارك،حيث تقوم المؤسسات المصدرة على تخزين المنتجات المعدة للتصدير قبل شحنها اتجاه البلد المصدرة إليه.
- إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى بعض سفاراتنا بالخارج لتعريف بالمنتوج الوطني وفرص الاستثمار الموجودة بالجزائر.
- تنظيم تجارة المقايضة على مستوى الحدود الجنوبية مع الدول المجاورة في بعض السلع.
- عصرنة إدارة الجمارك على مستوى آليات العمل بما يتناسب مع التحولات الاقتصادية الدولية، وتسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في قطاع التصدير.
- إصدار الجزائر لقانون توجيهي حول ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يكون مرجعا لبرامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات.

خامسا : مشاكل التصدير في الجزائر :

إن التأكيد على الطابع الاستراتيجي الذي تمثله الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري يهدف أساسا إلى إظهار ثقل وعبء الصادرات خارج المحروقات ومدى تأثيرها على التبادل الخارجي للجزائر وإعاقتها له. فالمرحلة الطويلة من الاستقرار التي ميزت هذا القطاع، رغم حيويته في اقتصاديات كل بلد، أدى إلى الاعتقاد بأن الفشل قدر محتوم تم الاستسلام له، هذا ما ظهر من خلال سلوك وتصرفات الأعوان الاقتصاديين، مما أدى بالاقتصاد الجزائري إلى تسجيل نتائج ضعيفة جدا في مجال التصدير, هدا ما يجعلنا نتناول مشاكل التصدير في الجزائر انطلاقا من زوايا عدة[6] :

1- المشاكل على المستوى الجزئي :

- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد؛
- تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف؛

- عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات؛
- عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق؛
- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي؛
- هياكل تنظيمية ميكانيكية لا تستجيب للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة (البيئة الخارجية) منها تحرير المتبادلات التجارية، التطور التكنولوجي والإعلام والاتصال أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية بمباركة وبدعم من منظمات سليلة المنظمة العالمية للتجارة.
- كل هذه التراكمات السلبية مجتمعة أدت إلى تقليص القدرة التنافسية لدى بعض المؤسسات الجزائرية بشكل وثيق بتدني جودة منتجاتا، والشاهد على هذا تضاعف نسبة الواردات الأجنبية إلى الجزائر تدريجيا في مقابل نقص كمية الصادرات الجزائرية، بالإضافة إلى ما سبق، هناك مواطن ضعف كثيرة أخرى تشرح اختلال المؤسسة الجزائرية (العمومية والخاصة) في مجال التصدير، وتتمثل في :
- انعدام الهياكل التي تتكفل بوظيفة التصدير داخل المؤسسة. يلاحظ غياب كلي في بعض المؤسسات هياكل تتكفل بوظيفة التصدير (التسويق الدولي، المصلحة القانونية المختصة،...) تمتد جذور ضعف هذه الوظيفة إلى ضعف مصالح البيع في السوق الوطنية، وهذا ما يفسر لنا ما كان عليه الوضع في السابق، حيث كان الطلب أكبر من العرض (اقتصاد الندرة) مما أدى إلى غياب ضرورة تطوير مصالح بيع فعالة أو بالأحرى اهتمام بوضع مصلحة للتسويق تعمل على دراسة السوق وسلوك المستهلك وكذا وضع حيز التنفيذ سياسة لمنتج وسياسة للسعر وسياسة للتوزيع وكذا استعمال تقنيات الاتصال التجاري والتي أصبحت ضرورة في الوقت الحاضر.
- انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي والخدمات ما بعد البيع: حيث كان هناك غياب شبه كلي لقنوات التوزيع خاصة ترتكز على الجانب التصديري، كما تسجل انعدام خدمات ما بعد البيع. وعليه فالصادرات من منتجات الاستهلاك الجاري أو السلع الصناعية لا يمكن تحقيقها دون وضع حيز التنفيذ، مصلحة لخدمات ما بعد البيع تقدم من قبل المؤسسة المصدرة أومن خارج المؤسسة. إن الخدمة ما بعد البيع يمكن أن تكون منظمة بطريقة فعالة أو غير فعالة، وذلك يتوقف على درجة وجود أو عدم وجود ضعف وقوة المنافسة التي تسود السوق الوطنية.

مما سبق يتبين لنا أن الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري بمختلف مكوناته يفتقد للكفاءة التنافسية أو التنافسية الدولية التي تؤهله لأن يتنافس ويكتسب مكانة دائمة في الأسواق المحلية والأجنبية، هذا ما يفسر ضعف مساهمة القطاع الصناعي وحتى الزراعي في حصة الصادرات خارج المحروقات وبالمقابل، الارتفاع المستمر نسبيا حصة الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية والغذائية إلى الإنتاج الوطني.

2- المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي :

- غياب استراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنا جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية، تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية.
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.
- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول. هذه الوضعية تجلت من خلال الانعكاسات والتأثيرات السلبية من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني.
- سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، تغليف. بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي سبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة.
- عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة والنظافة، ولم ترق لدرجة تصديرها لا من حيث الكمية ولا من حيث الجودة وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تدهور قيمة العملة الوطنية والتضخم والتذبذبات النقدية العالمية من جهة، وعدم تحقيق فائض إنتاجي بشكل منتظم من جهة أخرى. والتقدير المعد من طرف وزارة التجارة سنة 1986 الخاص بجودة ونظافة المنتجات يثير الوضعية القلقة في هذا اال والذي تطلب معالجة هذه الظاهرة بصورة مستعجلة حتى لا تنعكس سلبا على صحة المستهلك.

3- **المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي :**

يتميز المحيط المؤسساتي التشريعي للصادرات خارج المحروقات بالخصائص التالية :

- التشابك التداخل في المهام الموكلة لهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات بينت الديوان الوطني ترقية التجارة الخارجية (PROMEX) والغرفة الوطنية للتجارة والشركة الوطنية للمعارض والتصدير(SAFEX) مما أدى إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة مما أدى إلى صعوبة تقييم الوضعية وصعوبة تحقيق الأهداف المسطرة، خاصة من طرف الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMEX) باعتباره هيئة أصبحت توجه استراتيجيات مختلف الأعوان الاقتصاديين في مجا التصدير وهو الوسيط أين تتقاطع فيه إنشغالات أهم مراكز التأثير والقرارات في مجال التجارة الخارجية وفشله لحد الآن في إنشاء شبكة معلومات وطنية تمكن من توفير المعلومات القانونية والتشريعية الدقيقة والموحدة عن الهيئات والمؤسسات الاقتصادية لتصبح إحدى الأدوات الرئيسية في مجال اتخاذ قرارات تخص ترقية الصادرات خارج المحروقات.

- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات.

فهذا النقص لا يسمح بتعزيز مجهودات المؤسسات المهتمة بالتصدير لاستغلال الفرص العديدة التي يمكن أن تتواجد على مستوى الأسواق الخارجية.

- وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.

- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات.

- ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عيه ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير (بسبب عدم انتظام برامج توجيه الرحلات ونقص الخطوط الموجهة التصدير وعدم تخصيص بعض أرصفة الموانى للعمليات التصديرية فقط).

- عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسات بحيث أصبح الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسات التسويقية.

- عدم قياس القدرة التصديرية للمؤسسة: فالمؤسسة التي تريد التصدير تعترضها عمليا إشكالية كبيرة ذات طابع استراتيجي، قبل القيام بتحديد الوسائل ووضعها حيز التطبيق. يجب التأكد من موارد المؤسسة المالية، معرفة الأسواق الخارجية، اختيار المنتجات، تحليل وتكييف القدرة الإنتاجية، تقييم المعرفة الفنية وخبرتا التصديرية. فلكي تتحكم المؤسسة في توسعها الدولي تلجأ إلى الاختيار والنقد الذاتي الشامل والمعمق، ومن خلال الملاحظة الميدانية للمؤسسات نستنتج أن المؤسسة الناجحة على مستوى السوق الوطنية هي المؤسسة التي بإمكانا أن تنجح في التصدير. فنجاح المؤسسة في الخارج يتوقف في كثير من الأحيان على نجاحها في الداخل ومنه فدفع المؤسسات إلى التصدير وزيادة أدائها التصديري بالنسبة للمؤسسات التي دخلت ميدان التصدير، يعتبر عنصرا أساسيا في سياسة التجارة لأي بلد، لهذا هناك محاولات لقياس القدرة التصديرية لمؤسسة من خلال التشخيص التصديري، إلا أنه عند قياس الوضعية المالية لقوة أو ضعف مؤسسة، أي العوامل الداخلية، فلا يجب إغفال عوامل المحيط والبيئة التي تعمل فيهما المؤسسة، إن خصائص المنتجات، القدرة التنافسية، جودة قوة البيع لا يمكن إدراكها إلا بعد مواجهة بيئة أو محيط تنافسي معين، فالتصدير يتطلب التنسيق بين ثلاثة مجموعات أساسية هي وسائل المؤسسة، خصائص السوق الخارجية وكذا أهداف سياسة التصدير.

الخلاصة :

- إن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر، يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد على اعتبار أن السوق المحلي الآن أصبح سوقا منفتحا على العالم, واقامة تحالفات فيما بين المؤسسات، فالجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاعات هامة، كالفلاحة، الصناعات الإستخراجية، الصناعة التقليدية، السياحة، مما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكنا جدا بتضافر جهود الجميع ضمن إستراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير نفطي.

- رغم المهودات المبذولة من السلطات الاقتصادية العمومية في تفعيل علاقة المؤسسة الجزائرية بالتصدير إلا أن النتائج بقيت دون مستوى الآمال، ويبدو أن الأمور ستتعقد أكثر بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وإنشاء منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية، لكون عملية تأهيل الإقتصاد الوطني ما زالت تراوح مكانا.

- الجداول :

جدول رقم (01)

يوضح الاختلالات الهيكلية للجزائر خلال فترة (1979-1988)

السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
معدل التغطية%	140	147.95	117.98	106.87	125.33	124.76	130.44	85.13	116.67	110.66
معدل خدمة الدين %	27.62	27.48	26.66	30.97	33.76	37.06	35.97	59.25	55.97	77.08
معدل البطالة%	...	...	...	16.3	13.1	8.7	9.7	...	21.4	...
معدل التضخم %	...	...	14.29	6.62	5.52	8.50	10.24	12.57	7.28	5.88

المصدر : من إعداد الباحث إنطلاقا من مصادر وطنية ودولية.

... المعطيات غير متوفرة

جــدول رقم (02)

يبين نتائج الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الصادرات وبين النمو الاقتصادي

الدراسة	البيانات المستخدمة	النموذج الاقتصادي	المتغيــرات الأخــرى	النتــائــج
Michaely 1977	بيانات إحدى وأربعين دولة خلال الفترة 1950-1973	اختبار الارتباط بين متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي وبين نمو الصادرات	-	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
Balassa 1981	بيانات إحدى عشرة دول خلال فترتين زمنيتين 60-1966 و67-1973	تأثير معدل نمو الصادرات الحقيقي على معدل نمو الناتج القومي الحقيقي	معدل نمو قوة العمل والاستثمارات المحلية بالنسبة للناتج والاستثمارات الأجنبية بالنسبة للناتج	النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
William 1978	سلاسل زمنية تمثل بيانات 33 دولة خلال الفترة 60-1974	تأثير التغير في الصادرات على التغير في الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمارات المباشرة ورأس المال الأجنبي	النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
Feder 1983	بيانات 31 دولة خلال الفترة 64-1973	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج	-	النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات

المصدر : محمد يونس عبده عبد الحليم، فعالية السياسات الاقتصادية في إنعاش الطاقة التصديرية: الحالة المصرية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة بنين، جامعة الأزهر 1998، ص.ص 329-330.

جدول رقم (03)

يوضح تطور المبادلات التجارية للجزائر خلال فترة (1989-1999) - القيمة : مليون دولار

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصادرات	8969.72	10818.87	9263.03	11123.65	10097.70	8639.65	10532	13204	13820	10055	8948.96
الواردات	9209.58	9654.48	6672.93	8539.75	8761.10	9570.30	10393	9090	8130	8545	9187.48
الرصيد	(239.86)	1164.39	2590.3	1583.9	1336.6	979.3	139	4114	5690	1510	(238.52)
معدل التغطية %	0.97	1.12	1.38	1.30	1.15	0.89	1.01	1.45	1.69	1.17	0.97

المصدر : من إعداد الباحث إنطلاقا من إحصائيات التجارة الخارجية الجزائري، الجمارك الجزائرية.

جدول رقم (04)

يوضح تطور الصادرات والناتج المحلي الخام للجزائر خلال فترة (1989-1999) - القيمة : مليون دولار

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نموص. ج	31-	16-	28-	14-	22-	34-	18-	2+	7+	28-	31-
نموص خ.م	57+	46+	1-	73-	46+	23-	41+	2.11+	58+	17+	41+
نمون.م.خ	6.2-	11.7+	26.3-	4.7+	4+	15.5-	1.5-	9.3+	2.2 +	1.1-	1.1+

المصدر : من إعداد الباحث إنطلاقا من منشورات صندوق النقد العربي، وإحصائيات الجمارك الجزائرية. سنة 1985 هي سنة الأساس.

نمو ص.ج = نسبة نمو الصادرات الإجمالية، **ص.خ.م** = الصادرات خارج المحروقات، **نمو ص.خ.م** = نسبة نمو الصادرات خارج المحروقات، **نمون.م.خ** = نسبة نمو الناتج المحلي الخام.

جدول رقم (05)

يوضح تطور هيكل الصادرات الجزائر خلال فترة(1990-2000) - الوحدة : مليون دولار

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
1990	10934	96.73	369	3.27	11304	100
1991	11850	97.93	250	2.07	12100	100
1992	10516	97.04	321	2.96	10838	100
1993	9374	92.89	480.03	4.74	10092	100
1994	8144	97.65	297.42	3.4	8639.65	100
1995	9008	96.21	355	3.79	9362	100
1996	10303.27	92.92	784.79	7.08	11088.06	100
1997	13100.8	97.11	398.98	2.89	13490.78	100
1998	9360.41	96.94	294.99	3.06	9655.4	100
1999	10924.5	96.13	357.2	3.14	11363.95	100
2000	18947	96.82	623	3.18	19570	100

المصدر : إعداد الباحث من خلال إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية لفترة 1990 - 2000، الجمارك الجزائرية

جدول رقم (06)

يوضح التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال فترة (1996-1999) - القيمة : مليون دولار

السنــوات / البلــدان	1996*		1997		1998		1999	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
الاتحاد الأوروبي	7922,4	60	8847,5	64,02	6643	65,04	7720	67,81
دول منظمة التعاون الاقتصادي ما عدى دول الاتحاد الأوروبي	2508,7	19,0	3482,6	25,20	2538	24,85	2585	22,71
دول أوروبية أخرى	1505,2	11,4	154,8	1,12	109	1,07	114	1,00
أمريكا الجنوبية	726,2	5,5	825	5,97	726	7,11	772	6,78
آسيا	264,08	2,0	260	1,88	34	0,33	43	0,38
دول عربية ما عدا دول المغرب العربي	13,2	0,1	20,7	0,15	22	0,22	23	0,20
دول المغرب العربي	250,9	1,9	214,2	1,55	136	1,33	125	1,10
دول إفريقية أخرى	13,2	0,1	15,2	0,11	5	0,05	3	0,05
إجمالي الصادرات	13204	100	13820	100	10213	100	11385	100

المصدر : من إعداد الباحث إنطلاقا من إحصائيات التجارة الخارجية، الجمارك الجزائرية.

المصادر والإحالات المعتمدة :

1. محمد مسلم حمود الـالي، الصادرات الوطنية ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1999، ص10 – 17.
2. تامي محمد أبو القاسم، أخطار الصدير وتأمين إئتمان الصادرات (القاهرة، مكتبة عين شمس، 1996)، ص 15-21.
3. نجوى علي خشبة " القطاع الخاص وتنمية الصادرات الصناعية "القاهرة، مجلة مصر المعاصرة، العددان 415 و416، يناير وأبريل 1989، ص 122-123.
4. لمزيد من التوضيح أنظر : وصاف سعيدي نظام تأمين القرض عند التصدير : دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية، مع الإشارة لحالة الجزائر، رسالة ماجيسير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ماي 1997.
5. Ministere du commerce, Dossier exportation hors hydrocarbure, juillet 2000.
6. يوسف بومدين، تأهيل المنتجات التصديرية في إطار تسيير الجودة الشاملة، دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد NCA، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2001، ص 127-136.